الانترنت وتغيير عمل الإدارة المحلية

- مع عرض نموذج الإدارة الالكترونية المحلية لولاية بومرداس-

أ./ قادة دليلة*

Abstract:

L'utilisation de l'internet dans l'administration locale est un moyen efficace afin de moderniser la gestion courante de cette administration et d'assurer un bon passage de l'administration tangible à la forme numérique pour s'inscrire dans la modernité et répondre à nos préoccupations actuelles, dont le cas de l'étude de l'administration électronique au niveau local à la wilaya de Boumerdes.

Mots clés: **I**nternet, **A**dministration locale, **A**dministration électronique locale, **W**ilaya de Boumerdes**.**

ملخص:

يعد استعمال الانترنت في الإدارة المحلية أداة فعالة لتحديث التسيير الجاري لهذه الإدارة والعمل على التحول من العمل التقليدي الإداري اليدوي إلى العمل الإداري الرقمي بما يتناسب مع احتياجاتنا ومواكبة التطور الذي نشهده، وهو ما نعرضه في حالة الإدارة الالكترونية على المستوى المحلي في ولاية بومرداس.

الكلمات المفتاحية: الانترنت، الإدارة المحلية، الإدارة الإلكترونية المحلية، ولاية بومرداس.

* أستاذة مساعدة ﴿أ﴾ – جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للانترنت
1-1) تقديم الانترنت
1-2) تأثير الإنترنت على الإدارة
2) النموذج الجديد للإدارة المحلية في ظل استخدام الانترنت
2-1) تقديم الإدارة المحلية
2-2) تأثير الانترنت على الإدارة المحلية
2-3) نموذج عن الإدارة المحلية الإلكترونية في ولاية بومرداس
خاتمة

مقدمة:

يتسم القرن الواحد والعشرين بميزات شاملة أفرزت العديد من التحديات التي تواجه المنظمات المختلفة خصوصا في مجال العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. وأكسب ذلك أثارا كثيرة في إطار السعي نحو استثمار تلك التطورات، تحسين كفاءة وفاعلية الأداء للعديد من المنظمات على المستوى الإداري العام والخاص. كما أسهم هذا التطور في ظهور الأهمية البالغة لتكنولوجيا الانترنت وأثرها على فاعلية القرارات الإدارية وضرورة اعتمادها كوسيلة تهدف إلى تحسين الأداء. ومن أجل التأقلم مع كل هذه التغيرات والتطورات لتكنولوجيا الانترنت أعلنت الدولة الجزائرية رسميا بأنها ستدخل عالم الإلكترونيات الفائقة التقنية في العشرية القادمة 2007-2020، وهذا من أجل تسهيل أداء الخدمة العمومية ومحاربة الفساد الإداري والقضاء على البيروقراطية، التزوير... الخ، وبانجاز أنشطة الكترونيا يؤدى للتقليل التكلفة ووقت إجراءات العمليات الإدارية، وهو ما يعرف بالإدارة المحلية الإلكترونية، والتي تمثل اتجاها جديدا في الإدارة المعاصرة.

في إطار كل هذه المستجدات التي يطغى عليها الطابع التكنولوجي العلمي، تمحورت إشكالية البحث في التساؤل: **ما مدى مساهمة تكنولوجيا الانترنت في تغيير عمل الإدارة المحلية؟ وما هو تأثير استخدمها في ولاية بومرداس؟**

وبناء على هذه الإشكالية، يمكننا **وضع الفرضية التالية: استخدام الانترنت في تأدية عمل الإدارة المحلية تساعد على إدارة أعمالها وأنشطتها إلكترونيا وتسهيل حصولها من المواطنين.**

1) مدخل للانترنت:

لا يقتصر وجود الانترنت من الناحية المبدئية على بقعة جغرافية محددة، وعدم وجود مالك معين، أي أنها ليست ملكا لأحد.إذ يمكن الوصول إليها في أي مكان من العالم يتوفر فيه الحاسوب مزود بمودم وبرمجيات الاتصال المناسبة وخط هاتفي، والوصول إلى واحد من الحواسيب الرئيسية المكونة لشبكة الانترنت. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن معظم هذه الحواسيب الرئيسية المكونة لشبكة الانترنت تنتشر في الدول الصناعية المتقدمة والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص.

1-1) تقديم الانترنت:

من الناحية التاريخية بدأت الانترنت كشبكة لوزارة الدفاع الأمريكي وذلك في الستينات لربط العلماء وأساتذة الجامعات حول العالم.

- نشأة الانترنت:

سيعتبر سنة 1969 هو التاريخ الحقيقي لولادة شبكة الانترنت فقد بدأت كشبكة لوكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة والتي كانت إحدى الواكلات المدعمة رسميا من قبل وزارة الدفاع الأمريكية وقد أطلق على الشبكة تسمية أربانت Arpanet. وقد بدأت هذه الشبكة عملها في شهر أيلول من السنة المذكورة من خلال أربع مواقع مشاركة في الشبكة وهي: جامعة كاليفورنيا في مدينة لوس أنجلس، ستانفورد للأبحاث، جامعة سنتابرباراً وجامعة آوتاه. ثم بدأت هذه الشبكة تنمو وتتطور منذ ذلك التاريخ. ففي سنة 1982 أصبح برتوكول النقل والسيطرة وبرتوكول الانترنت هما وسيلاتا التعامل مع المعلومات التي توفرها شبكة الانترنت وأطلق عليه اسم (TCP/IP) ليسهل عملية الاتصال وتبادل المعلومات بين الشبكات وحواسيبها المختلفة. وفي سنة 1986 تم استخدام بروتوكول جديدا باسم برتوكول نقل الأخبار عبر الشبكات News Transport Portocol Net Work والذي كرس إلى خدمة جديدة عبر شبكة الانترنت[1].
إذن شبكة الانترنت هي وليدة للشبكة الأمريكية Arpanet وفي تطور آخر أدى إلى التوسع في استخدام شبكة الانترنت سنة 1991، وهذا بقيام جامعة مينوسوتا الأمريكية بانجاز برنامج جديد يمثل تسهيلات جديدة في الوصول إلى المعلومات المخزنة في الشبكة أطلقت عليه اسم Gopher وفي السنة الموالية طرحت مؤسسة تعرف باسم سيرن (Cern) مشروع الشبكة العنكبوتية عبر العالم والذي يعرف باسم (world– wide– web) واشتهرت باسم (www) الذي أصبح من الأدوات والخدمات الواسعة والمهمة في مسيرة الانترنت التاريخية. ومن ثم

دخلت الانترنت إلى كل بيت ومدرسة ومؤسسة ومكتب وأصبحت من الحاجات الضرورية للإنسان مثلها مثل الهاتف الثابت والنقال.

- تعريف الانترنت:

تعرف الانترنت بصيغ عدة، نلص منها:
- أنها "تجميع لشبكات متصلة فيما بينها لتشكل بذلك شبكة عالمية أكبر[2]؛
- شبكة وحاسبية ضخمة متصلة مع بعضها البعض[3]؛
- ومجموعة من الشبكات على المستوى العلمي وبمفهوم ابسط الانترنت هي عبارة عنك شبكة من الحاسبات التي تتواصل مع بعضها البعض باستعمال بروتوكول مشترك"[4].

إذن الانترنت هي شبكة علمية تربط عدة ألاف من الشبكات والملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام في العالم وتعتمد الشبكات المكونة لها بالأساس على ما يسمى بروتوكولات نقل الملفات (FTP) وهو مختصر (FileTransfert Protocole) وهو اللغة المتداولة في الانترنت التي تمكن الحواسيب من الاتصال يبعضها البعض.

- مستلزمات الاتصال مع الانترنت:

أهم مستلزمات الاشتراك بالانترنت والى مواقعها المعلوماتية هو الحصول على الوسيلة المناسبة والقادرة على إيصالك دون عوائق أو مشكلات فنية وتتطلب عملية الاتصال أو الربط بالانترنت ما يلي[5]:

- جهاز حاسوب وملحقاته:

أي تعبئة جهاز حاسوب حديث وتكون مواصفاته مقبولة من حيث النوعية، المعالجة وكمية السعة الخزينة، بطاقات الصوت والسماعات وجهاز الميكروفون لدعم الاتصالات الهاتفية والمحادثات المرئية والصوتية.

- خط هاتفي:

بالهاتف العادي، حيث يتم استخدام أسلاك الشبكة الهاتفية العامة والتي تغطي معظم المناطق بدلا من إنشاء شبكة جديدة مخصصة للاتصال بين الحواسيب، حيث يمكن استخدام الشبكة الهاتفية العامة وما يعززها من نظم الأقمار الصناعية والكابلات البحرية.

- حساب اشتراك مع الانترنت:

وهذا يتطلب اختيار مزود الخدمة والاتفاق معه على ارتباطك أو ارتباط مؤسستك، عبر خطه الهاتفي الخارجي، ومن ثم توقيعك عقد حسابات الاشتراك بالشبكة، لان هناك رسم اشتراك بالشبكة وتطبيقاتها، لها تكاليفها المنصوص عليها عبر الشبكة نفسها.

- اسم الدخول:

يتعين على مزود الخدمة أو مدير النظام أن يخصص لها اسما يستطيع الحاسوب الذي تريد أن تتصل به أن يتعرف عليك من خلاله.

- كلمة المرور:

لا يكفي أن تعرف باسمك إلى الحاسوب الذي يتصل به بل يجب التأكيد على هويتك وذلك من خلال كتابة كلمة خاصة تشتمل على عدد من الرموز أو الحروف المخصصة لك أصلا عند توقيعك عقد الاشتراك بالشبكة مع الجهة المعنية.

- وجهاز المودم Modem:

وهو أداة تربط بالحاسوب ليقوم بتحويل البيانات من الشبكة إلى الحاسوب وبالعكس. فعندما نقرر شراء جهاز مودم الذي يربط الحاسوب بالهاتف، فهو يأتي بسرعات، وكلما زادت السرعة التي يعمل بها المودم ارتفع سعره. والعكس صحيح، يقوم المودم السريع بإنزال البيانات وبرامج النشرة الإلكترونية بسرعة شديدة فتنخفض المدة الزمنية التي تستغرقها المكالمة الهاتفية وتنخفض تكاليفها.

- خدمات الانترنت:

هناك خدمات عدة للانترنت من أهمها ما يلي:

- **البريد الالكتروني (E-mail):**

يعتبر من أهم الخدمات التي تقدمها الانترنت حيث بإمكانك إرسال الرسائل إلى أي شخص وفي أي وقت وبأي مكان عبر العالم، وقد انتشر هذا الاستخدام بسبب قلة تكلفتها إضافة إلى انه بالإمكان إرسال كل أنواع الرسائل المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك يمتاز بسرعته العالية، ومن الجدير بالذكر انه بإمكان كل شخص أو مستخدم للانترنت الحصول على بريد خاص به وله كلمة سرية خاصة به وكل هذا بسعر زهيد وشبه مجاني؛

- **خدمات تلنت Telnet:**

هي أداة اتصال شبكية تستخدم للعمل عن بعد، تسمح هذه الخدمة بالدخول إلى حاسوب أخر وتعمل عليه، غير حاسوبك الخاص، أي تمكنك من استخدام حاسوب بعيد مثل حاسوب الشركة أو الجامعة كما لو كنت حاليا أمام حاسوبك الخاص، وتقوم بمشاهدة بيانات أعمال وقواعد بيانات الحاسوب الأخرى.

- **خدمة الدردشة Chatting:**

هي خدمة محادثة عبر شبكة الانترنت الجاري في الزمن الآني فعندما تكتب أنت سطر ما على جهازك الخاص في المنزل، مثل "السلام يا...' وتضغط على مفتاح الإدخال يظهر هذا السطر على شاشة المشاركة، كما هو ظاهر على شاشتك تماما.

- **خدمة بروتوكول نقل الملفات:**

يسمح بروتوكول نقل الملفات بالاتصال المؤقت بين حاسبين فبفضل هذه الخدمة يمكن جلب الملفات وتحويلها من حاسب إلى أخر عبر الشبكة العالمية، هذه الملفات عبارة عن تقارير أو بحوث أو برامج، وبالتالي فهذه الخدمة تعتبر وسيلة للتبادل السريع.

- **وخدمة الشبكة العنكبوتية العالمية (world wide web):**

يطلق عليها خدمة "web" الكثير من الناس لا يفرقون بين مصطلحي الانترنت والويب فهم يعتقدون على أنهما مصطلح واحد. لكن في الحقيقة هما مصطلحان مترادفان حيث أن الانترنت هي مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معا عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لا سلكية وما إلى ذلك. أما الويب هو مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معا، التي يمكن الوصول إليها من خلال الانترنت. وتعد خدمة الويب من أهم خدمات الانترنت ويرجع لها الفضل في انتشار الانترنت والإقبال عليه، حيث ارتبط بالخدمة العديد من المؤسسات العلمية والصناعية والحكومية. فخدمة www وسيلة من وسائل الترويج والدعاية والإعلان على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

1-2) تأثير الإنترنت على الإدارة:

إن الإدارة اليوم تواجه تحديات جذرية بفعل تصاعد الموجة القوية للانترنت وخدمات الويب بكل خصائصها المميزة.

- مكانة الانترنت في الإدارة:

إن مكانة الانترنت في الإدارة تشهد تجاذبا شديدا بين رأيين مختلفين[6]:

- **الرأي الأول:**

أصحاب هذا الرأي يجزمون على أن الانترنت ليست سوى أداة أو وسيلة من وسائل الإدارة، فهي مجرد تكنولوجيا لابد من إدارتها بطريقة تضمن تحقيق أهداف المنظمة، ويمكن أن نلاحظ ذلك في دعوة Peter DRUCKER على اعتبار الانترنت مجرد تكنولوجيا ودعوة ميشل بورتر Michael PORTER الذي يرى بان الانترنت لم تأتي بتحولات عميقة تبرر تأثيره على الأعمال إذا لم يأت بقواعد جديدة للمنافسة فلازالت القواعد القديمة هي التي تتحكم باللعبة؛

- **والرأي الثاني:**

يؤمن أصحاب هذا الرأي أن التكنولوجيا أصبحت تقود كل شيء بما في ذلك الإدارة ومبادئها ووظائفها وان الانترنت التي تقوم على التشبيك الفائق أخذت تضع الهرمية وهي المبدأ الأساسي الذي قامت عليه قوة الإدارة والتسلسل التنظيمي وهذا المبدأ أصبح موقع شك عميق سواء في توزيع السلطة الإدارية أو الاتصالات، كما أن إنشاء القيمة على أساس النشاط الافتراضي آخذ يبرز حقيقة أن القيمة يمكن إنشاؤها عبر الاتصال عن بعد كما أن المنظمات التقليدية القائمة على النشاط المادي وجدت نفسها بحاجة كبيرة إلى العمل في فضاء تنافسي جديد فانشات مواقع الويب الخاصة بها.

وبين هذين الرأيين، فإن الكثير من المختصين يجزمون على أهمية الموازنة بين الرأيين وذلك بالتأكيد على أن الانترنت تمارس دورا في إغناء الرؤية الإدارية من اجل تطوير الأعمال والقدرات الجهوية للمنظمة فهي بشبكتها الواسعة وسرعتها الفائقة تقوم بزيادة الكفاءة التشغيلية لهذه الأعمال وقد أثار" انترني تجان" A.TJAN إلى أهمية التوازن في طرح مسالة الانترنت والتركيز على مساهمتها في الأعمال الجهوية للمنظمة وجعلها أكثر كفاءة. كما أن M. PORTER رغم انتقاده للآثار السلبية للانترنت فانه يؤكد على آثارها الايجابية على جميع المكونات الرئيسية والأنشطة الإدارية، والنظر إلى المجالات التي يتم فيها الأنشطة الافتراضية والأنشطة المادية والمجالات التي تكون الاستفادة من الانترنت كبيرة. وأن الخبرة الإدارية الطويلة تقدم مفاهيم وممارسات كثيرة وفعالة في تحقيق ذلك في ظل النظرة المتوازنة للعلاقة بين الإدارة والانترنت[7].

- سمات العمل على الانترنت:

يختلف العمل على الانترنت عن العمل التقليدي، وهو يتميز العمل على الانترنت بعدة خصائص منها[8]:

- **انه عمل فردي:** بمعنى أن الموظف الذي يعمل على الشبكة يعمل بشكل منفرد من خلال حاسوبه منعزلا عن غيره؛
- **انه عمل منتشر وموزع:** فيمكن للموظف أن يقوم بعمله من منزله لأية منظمة وفي أي موقع وهذا يوزع قدرات المنظمة جغرافيا وعلى نطاق منتشر وموزع بشكل متباعد على الشبكة؛
- **انه عمل آني:** بفضل سرعة الاتصالات فان المهام المطلوبة أو الخدمات المقدمة يتم انجازها آنيا، وبسرعة فائقة عكس ما كان يحدث في الإدارة التقليدية؛
- **انه عمل تفاعلي زبوني:** فالعمل على الانترنت هو عمل تفاعلي بدرجة عالية مع الزبائن والزبائن فيتسم بأنه مفتوح؛
- **أنه عمل قابل للتحول ببساطة إلى الخدمة الذاتية:** الانترنت تقوم على الخدمة الرقمية التي تكون قابلة للتحول إلى خدمة ذاتية من خلال البرمجيات المستخدمة في موقع المنظمة؛
- **وأنه عمل مقتدر ومتمكن إداريا:** إن كل الخصائص السابقة تتطلب نمطا من الموظفين والمهنيين الذين يكونون مقتدرين وعارفين بالتكنولوجيا الرقمية ومتمكنين بالصلاحيات الإدارية أو حرية التصرف التي تجعلهم قادرين على الاستجابة الآنية دون الرجوع إلى الإدارة لأخذ التعليمات والأوامر خاصة مع الزبائن في الطرف الآخر والذين لا يستطيعون الانتظار.

2) النموذج الجديد للإدارة المحلية في ظل استخدام الانترنت:

أدت التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور العديد من التحديات التي أصبحت تواجه المؤسسات المعاصرة وبالأخص مؤسسات الدولة ممثلة في الجماعات المحلية (الإدارة المحلية)، ونظرا لارتباطها الوثيق وعلاقاتها المتبادلة مع العديد من الأطراف، أضحت تتطلع تدريجيا إلى الحصول على خدمات أرقى تواكب مختلف التطورات الحديثة في مجال الإدارة بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة، حيث يتيح تطبيق الانترنت في وحدات الإدارة المحلية فرصة التحول إلى الإدارة المحلية الإلكترونية والتعرف على احتياجات المواطن المحلي التي تتباين تبعا للظروف البيئية والثقافية الخاصة بكل مجتمع محلي على حدى، لذا فإن الأمر يتطلب تمتع المحليات بقدر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى توافر الثقة والأمان والسرية في الخدمات الإلكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الإلكتروني[9].

2-1) تقديم الإدارة المحلية:

أثبتت تجارب الأمم أن نظام الإدارة المحلية عرف منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني، إلا بعد قيام الدولة الحديثة نظرا لاتساع نطاق ومجال تدخلها. ولقد مر التنظيم الإداري للدول المختلفة من مرحلة المركزية الإدارية – الشديدة التي رافقت مرحلة النظام المركزي إلى مرحلة عدم التركيز الإداري الذي لم يستطع حل مشكلات النظام المركزي فكان مجرد مرحلة تمهيدية لظهور النظام اللامركزية. ولقد انتشر في عصرنا الحالي انتشارا واسعا[10].

– تعريف الإدارة المحلية:

الإدارة المحلية هي أساس الحكم المحلي في كل دول العالم، والتي تعرف بصيغ عدة، نلخص منها[11]:

- "تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة، دون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة" (تعريف الأمم المتحدة والاتحاد الدولي)؛

- وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل أكثر منهم، واما مختارة محليا تعهد إليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية، ويكون لها شخصية وذمة مالية مستقلة وأجهزتها المحلية وتخضع لرقابة واشراف من السلطة المركزية؛
- وهي وحدات جغرافية مقدمة من إقليم الدولة، عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وبالتالي، يمكن القول أن الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يهدف إلى اللامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية مستقلة وتخضع أجهزتها المحلية (البلدية، الولاية) للرقابة من السلطة المركزية.

من التعاريف السابقة، نستخلص أن الإدارة المحلية ترتكز على مجموعة من الأسس منها[12]:

- تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية؛
- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية؛
- وتتمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها لرقابة السلطة المركزية.

وعبارة الجماعات المحلية (الإدارة المحلية) ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 1947/09/20* والتي تنص على أن "الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات". وبعد الاستقلال تم استحداث جماعات محلية جديدة، فنشأت البلدية بموجب الأمر 67-24[13]، ونشأت الولاية بموجب الأمر 69-38[14]. وبذلك، أصبحت الجماعات المحلية هي المسؤولة على تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها.

* محاولة من فرنسا الاستعمارية للاحتفاظ بالجزائر، فبعد الحرب العالمية الثانية فقدت فرنسا مكانتها الدولية، وأدى ذلك إلى ظهور الوعي لدى مستعمراتها، وخوفا على مصالحها في هذه المستعمرات، وبدأت تفكر في إنشاء اتحاد فرنسي شبيه بالكومنولث البريطاني. ولتعزيز هذه الفكرة وابرازها للوجود واثبات مكانتها في مستعمراتها، استعانت ببعض الإصلاحات منها القانون الخاص 20 سبتمبر 1947 في الجزائر. والذي هو عبارة عن دستور خاص بالجزائر صادر من حكومة وبرلمان فرنسي بهدف تهدئة خواطر وأوضاع الجزائريين متضمن ما يلي:

- الجزائر قطعة فرنسية يتساوى سكانها في حقوق وواجبات وجنسيتهم فرنسية؛
- يحافظ المسلمون الجزائريين على حياتهم شخصية اسلامية دون مساس بالحقوق السياسية؛
- **الغاء البلديات المختلطة** والحكم العسكري في الجنوب؛
- وجميع المناصب مفتوحة امام سكان الجزائر.

- أهمية الإدارة المحلية:

إن الإدارة المحلية لها أهمية في الحياة سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية، فقد اهتم العديد من الباحثين كل حسب اختصاصه بالإدارة المحلية فنجد علماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي خاصة وأنها تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من الباحثين[15]. وهناك من ينظر إليها من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى البلدية أو الولاية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد فكرة الديمقراطية[16].

أما في الجزائر فقد ظهرت أهميتها خاصة عندما مرت البلاد بأزمة حادة ربما الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر الحديث، ولكن ورغم ذلك فانه بجدر التنويه أن المجالس المحلية وبالخصوص البلدية قامت بما يمكن القيام به ولا سيما في المصالح الأساسية للبلدية كالحالة المدنية، التسيير العمراني، التكفل بانشغالات المواطنين وهذا بقدر الإمكان وحسب الظروف، وكذا ضمان السير العادي للكثير من المصالح التابعة لها[17] وتحت هذه الظروف ونظرا لأهميتها في النظام الإداري الجزائري فقد نصت عليها المادة 15 من دستور 1996[18] والتي نصت على أنها "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية".

- الدوافع الداعية لتبني نظام الإدارة المحلية:

لقد أضحت مهام الدول عظيمة الاتساع، لذا أصبح من المتعذر أن تنهض بها السلطة المركزية في العاصمة، لذا فالأخذ بنظام الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية أسلوبا من التنظيم الإداري لتخفيف العبء عن السلطة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها، وتعتبر الدوافع موحدة تقريبا في كل الدول وتتمثل دوافع تبني نظام الإدارة المحلية في[19]:

- تزايد مهام الدولة:

كانت وظيفة الدولة محصورة فقط على الأمن والدفاع والقضاء أو ما يعرف بالدولة الحارسة، أما في الوقت الحاضر فقد اتسعت وظائفها بحيث أصبحت تتدخل وتعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لذلك أصبح من الصعب عليها القيام وحدها بالأعباء الجديدة الملقاة على عاتقها وهذا ما فرض عليها إنشاء هياكل لمساعدتها في الدور المنوط بها خاصة مع اتساع رقعة البلاد وعلى رأس هذه الهياكل تأتي الإدارة المحلية أو الجماعات المحلية.

- التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة:

تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث عدد السكان فهناك مناطق أو مدن مكتظة بالسكان ومناطق قليلة السكان بالإضافة إلى وجود مناطق سياحية ومناطق لا تتوفر على هذا العامل. فهذا الاختلال في الأقاليم المناخية والجغرافية والديمغرافية إلى جانب العامل المالي فرضا بقوة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم، فمن الصعب جدا تسيير كل الأقاليم والمناطق باختلافها بجهاز مركزي واحد. مقره العاصمة.

- تجسيد الديمقراطية:

تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كان ذلك مؤثرا على الديمقراطية.

- والقضاء على البيروقراطية:

ويقصد بها البيروقراطية التي تلازم السلطة وبعد الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون لرقابة وإشراف المستفيدين من هذه الخدمات. بالإضافة إلى تغيير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها، ضف إلى ذلك العدالة في توزيع الأعباء المالية وذلك لمبدأ العدالة الاجتماعية والتي يتساوى بموجبها المواطنين في تحمل دفع الضريبة والإستفادة منها فيما بعد وهو ما لا يكون في حال قيام الإدارة المركزية بإدارة الجماعات المحلية[20].

2-2) تأثير الانترنت على الإدارة المحلية:

يتيح استعمال تكنولوجيا الانترنت في وحدات الإدارة المحلية التوجه نحو تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية وبالتالي فرصة التعرف على احتياجات المواطن المحلي التي تتباين تبعا للظروف البيئية والثقافية الخاصة بكل مجتمع محلي على حدى، لذا فإن الأمر يتطلب تمتع المحليات بقدر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى توافر الثقة والأمان والسرية في الخدمات الإلكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الإلكتروني.
ويمكن تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خاصة تطبيقات الانترنت) المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية وبما يحقق العدالة والمساواة[21].
مما يشبع الاحتياجات المتباينة للمواطنين المحليين، ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة المحلية الإلكترونية الاستخدامات التالية[22]:

- البريد الإلكتروني وشبكات الأعمال التي تربط دوائر الحكومة المحلية المتعددة؛
- نشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الانترنت؛
- تقديم معلومات جغرافية عن الوحدة المحلية وأهم مواردها والأماكن السياحية؛
- عرض فرص الاستثمار المتاحة داخل الوحدة المحلية على شبكة الانترنت وخاصة الصناعات الصغيرة؛
- المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي مثل عرض فرص العمل المتاحة داخل الولاية لعلاج مشكلة البطالة؛
- طرح مجالات التنمية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- تنمية الوعي السياسي لدى المواطن المحلي لتوفير الدعم والمساندة الشعبية؛
- ومشاركة المواطن المحلي في تصميم الخدمات الإدارة المحلية الإلكترونية وفقا لأولوياته واحتياجاته الفعلية.

وفيما يلي الشكل أدناه يوضح الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية الإلكترونية في تحقيق التكامل والربط بين الأطراف الفاعلة.

الشكل 01 – التكامل بين منظمات الإدارة المحلية

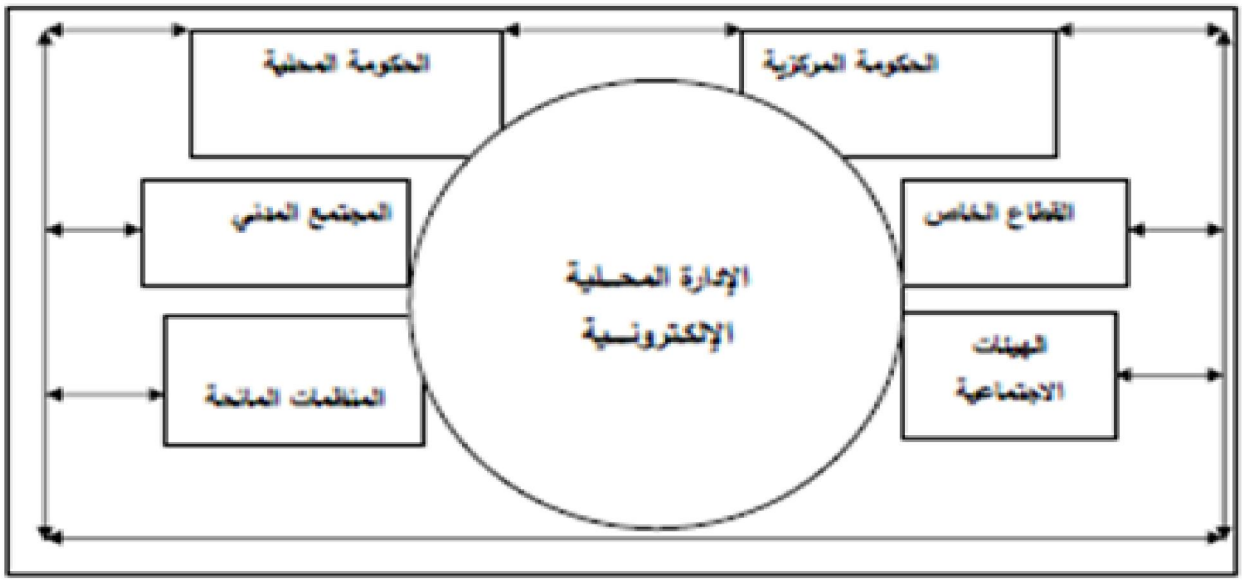

المصدر: إيمان عبد المحسن زكي، «الحكومة الإلكترونية: مدخل إداري متكامل»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 98.

والشكل السابق يبين لنا تعدد الجهات المعنية بتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطن المحلي والتي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني والتنظيمي (الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المنظمات المانحة لمعونات التنمية)، لذا فإن الإدارة المحلية الإلكترونية تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع من خلال التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة بما يحقق أهداف التنمية ويعود على المواطن بالرفاهية، كما أن الكم الهائل من المعلومات الذي تتيحه الإدارة المحلية الإلكترونية عن فرص الاستثمار في المحليات ينعش الاقتصاد المحلي ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد بكل ولاية.

ومن هنا يمكن إبراز الفرق بين الإدارة المحلية التقليدية والإدارة المحلية الإلكترونية في الجدول الموالي:

الجدول – الفرق بين الإدارة المحلية التقليدية والإدارة المحلية الإلكترونية

وجه المقارنة	الإدارة المحلية التقليدية	الإدارة المحلية الإلكترونية
نظام الحكم	حكم بيروقراطي قائم على الهيمنة والسيطرة	الحوكمة الإلكترونية القائمة على قوة المعلومات
منهج التخطيط	تخطيط مركزي رأسي من أعلى إلى أسفل وفقا لخطط السلطة المركزية	تخطيط لا مركزي أفقي وفقا للاحتياجات المحلية يبدأ من أسفل إلى أعلى
الديمقراطية	ديمقراطية محدودة وفي ضوء ما يتاح لها من سلطات واختصاصات ومشاركة شعبية محدودة	ديمقراطية قائمة على مشاركة المجتمع المدني وتزيد المشاركة الشعبية من خلال المعلومات
نمط اتخاذ القرار	قرارات مركزية تقوم على الخبرة والحدس البديهي	قرارات لامركزية استنادا إلى كم هائل من المعلومات
التفاعل بين مستويات الإدارة المحلية	تفاعل محدود وفقا للعلاقات الرسمية التي تحكمها القواعد والإجراءات	تفاعل على نطاق واسع في إطار من المشاركة والتعاون القائم على المبادرة لحل المشاكل.
تقديم الخدمات المحلية	يتم تقديم الخدمات بالطرق التقليدية من خلال الأوراق والمستندات والنظم البيروقراطية	خدمات إلكترونية مبتكرة عالية الجودة مقدمة من خلال شبكة الانترنت وعبر القنوات المتعددة.
التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية	تضارب القرارات بين المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي	التكامل والترابط بين المجلس الشعبي والتنفيذي من خلال انسياب المعلومات وتدفقها
الموارد المالية	محدودة وفقا للإعتمادات المالية المدرجة بالموازنة مع عدم ربطها بمعايير الأداء	تعدد مصادر التمويل والاعتماد على الموارد الذاتية للمحليات وحسن استخدام الموارد.

المصدر: إيمان عبد المحسن زكي، نفس المرجع السابق، ص ص 99-100.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه، هو أن العنصر الذي يصنع الفارق بين الإدارة المحلية التقليدية والإدارة المحلية الإلكترونية هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة والانترنت بصفة خاصة وذلك في طريقة الحصول على المعلومات ومعالجتها، فتطبيق هذه التكنولوجيا في الإدارة المحلية أحدثت تغييرات في تأدية عملها من حيث تقديم الخدمات على شكل

إلكتروني والوصول إليها بسرعة وبتكلفة أقل والاستغناء على الأوراق والقضاء على النظم البيروقراطية والتفاعل بين مستويات الإدارة المحلية، والتكامل والترابط بين المجلس الشعبي والتنفيذي من خلال انسياب المعلومات وتدفقها بالمقارنة بالإدارة المحلية التقليدية، حيث يكون هناك تضارب القرارات بين المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي.

2-3) نموذج عن الإدارة المحلية الإلكترونية في ولاية بومرداس:

تسعى ولاية بومرداس (على غرار ولايات الوطن) إلى تحسين أداء خدماتها وهذا من خلال إدخال مختلف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة الانترنت الحديثة والتي ستمكن من تبادل المعلومات والمراسلات الإلكترونية بين المديريات التابعة للولاية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية لغاية عدم استخدام الورق، فلقد بدأت ولاية بومرداس في تهيئة الأجواء لإنجاز الإدارة المحلية الإلكترونية وهذا بهدف تقليص المسافة بين المواطن والإدارة.

- إنشاء موقع الويب الرسمي لولاية بومرداس:

إن إنشاء ولاية بومرداس موقع الويب لم يأتي صدفة بل إن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أجبرتها من مواكبة هذه التطورات.

1- مصلحة الاتصال موقع الويب:

تم استحداث مصلحة جديدة تابعة لديوان الوالي باسم مصلحة الاتصال (موقع الويب) حيث تم تجهيز المكتب بمختلف التكنولوجيات الحديثة (أجهزة الإعلام الآلي، الناسخات والطابعات، الهواتف، الفاكس)، وتقوم هذه المصلحة باستقبال عدد كبير من المعلومات من طرف المديريات التابعة للولاية وعرضها على الموقع ليطلع عليها المواطنون والموظفون داخل الولاية.
تم التدشين الرسمي لموقع الويب للولاية يوم الخميس 27 جانفي 2011 تحت العنوان الرسمي http://www.wilaya.boumerdes.dz/، حيث كانت له تغطية إعلامية من طرف إذاعة متيجة سابقا، وهذا لكي يعلم به كافة المواطنين محليا ووطنيا. وتجدر الإشارة بأن الموظفين الذين يشغلون هذه المصلحة أنهم قد قاموا بتربص لمدة ثلاثة أشهر قبل الافتتاح الرسمي للمصلحة، إلا أنه عند إجراء المقابلة مع المسئول والموظفون تبين لنا أنهم غير دائمين فهم يشتغلون بعقد ما قبل التشغيل* ومعظمهم مهندسين في الإعلام الآلي.

* pré employ.

2- الشكل الخارجي للبوابة:

قامت ولاية بومرداس (على غرار ولايات الوطن) بتقديم العديد من الخدمات العمومية وذلك عن طريق الانترنت ويمكن التعرف على مختلف الخدمات المقدمة عند الدخول عبر بوابة الإدارة المحلية الإلكترونية، حيث اتخذت الولاية خطوات ابتدائية لدمج معلومات جمعت محتوياتها لتلبية حاجات المواطنين. والشكل الخارجي للبوابة، نجد الخدمات المقدمة من طرف الموقع مقسمة إلى استقبال، الأعمال، والإعلانات. فمثلا نجد في:

- الاستقبال: نجد كلمة الوالي، تقديم الولاية وفرص الاستثمارات؛
- النشاطات: نجد القطاعات، التطوير، مكتب الزلازل والإحصاء؛
- والإعلانات: إعلان عن المناقصات المفتوحة، الاتصال، استقبال والتحقيقات العمومية، الامتحانات والمسابقات.

وقد صنفت الخدمات بطريقة صحيحة وبشكل يتلاءم مع توقعات احتياجات المستخدمين من المواطنين تبعا لنوع الخدمة العامة المقدمة (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية الصحة، مديرية السكن، مديرية التربية...).

وفيما يلي الشكل الموالي يوضح الشكل الخارجي لبوابة موقع ولاية بومرداس

الشكل 02 – الشكل الخارجي لبوابة الموقع الإلكتروني لولاية بومرداس

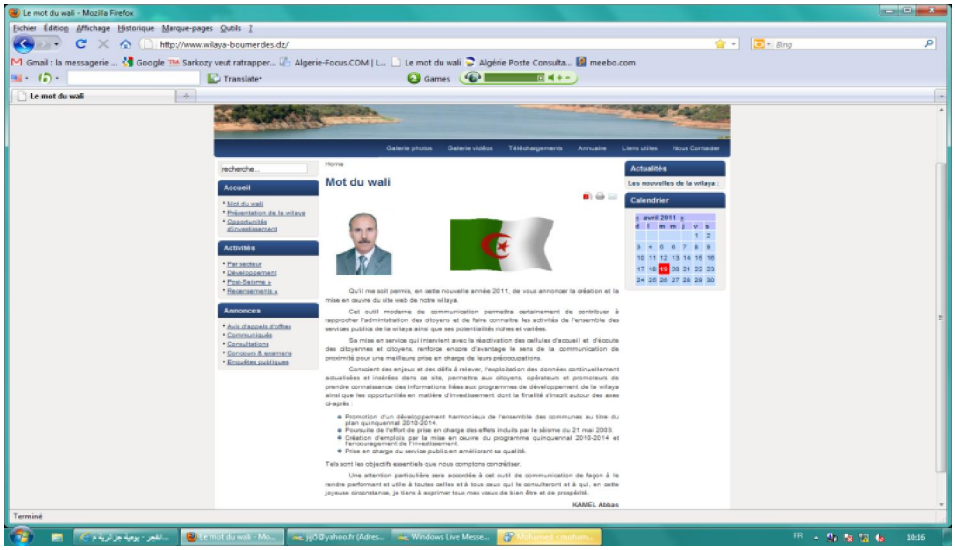

المصدر: مصلحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال لولاية بومرداس، 2017.

من خلال موقع الويب، أصبح المواطن ليس من الضروري التنقل إلى الولاية لسحب استمارة طلب السكن، إذ أصبح من الممكن استخراجها باستخدام الانترنت، ضف إلى ذلك أنه يجد

معها قائمة الوثائق الواجب استخراجها، وهذا ما يسهل للمواطن الاستفادة من ربح الوقت وتكاليف التنقل وغيرها. وكل هذا يساعد على إنعاش الوضع الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشي للفئات المحرومة.
أضف إلى ذلك أصبحت الولاية تعلن عن المناقصات المفتوحة لجميع المقاولين في الموقع الإلكتروني مع شروط المشاركة وبالتالي أصبح المواطن أيضا ليس من الضروري التنقل إلى مكتب الصفقات العمومية الموجود في ولاية بومرداس.
بالإضافة إلى ذلك فإذا أراد المواطن أن يستعلم عن السياحة في الولاية فليس من الضروري التنقل إلى ولاية بومرداس، فما عليه فقط أن يستعمل الموقع الإلكتروني ويدخل إلى مديرية السياحة ويجد كل المعلومات دون أن يتنقل، وبالتالي فالمواطن في هذه الحالة يقتصد تكاليف التنقل بالإضافة إلى ربح الوقت. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 03 – خدمات المديريات التابعة لولاية بومرداس

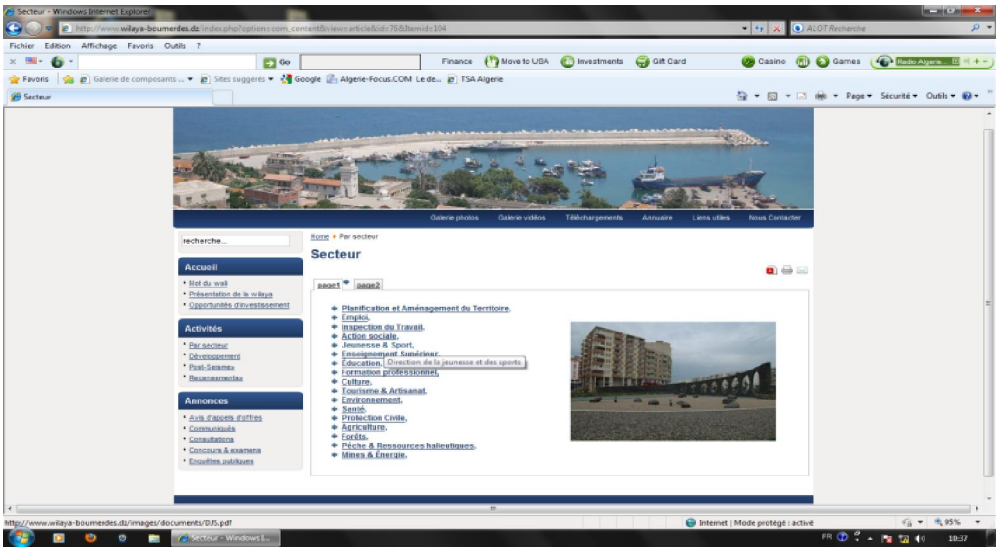

المصدر: مصلحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال لولاية بومرداس، 2017.

فبمجرد الضغط على أي مديرية، تظهر لنا مباشرة الخدمات التي تقدمها للمواطنين والإداريين التابعين للولاية، ونلاحظ أنه هناك صفحتين page1 و page2.

– تأثير الانترنت على المحيط العام للعاملين في الإدارة المحلية لولاية بومرداس:

يقصد بالمحيط العام للعاملين كل ما يحيط بالولاية من مسيرين وموظفين:

1- تأثيرها على المسيرين:

من خلال فترة التربص التي قمت بها في إدارة ولاية بومرداس، لاحظت أن المسئول في الإدارة يستخدم أجهزة الكومبيوتر في إدارة البيانات، بالإضافة إلى الهاتف،الفاكس وآلات التصوير وذلك بغية الوصول إلى تخفيض الوقت وحفظ السجلات وإحلال شبكات المعلومات (الانترنت) واستخدام الموقع الإلكتروني لعرض خدماته. وقد لاحظنا أن كل مكتب مسئول في الولاية مجهز بجهاز كومبيوتر وهاتف خارجي ذات ستة أرقام وخط انترنت.

2- وتأثيرها على الموظفين:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة والانترنت بصفة خاصة ساعدت الموظفين على تأدية خدماتهم بسرعة وذلك عن طريق تخزين المعلومات والمعالجة السريعة للنصوص. بالإضافة إلى أنه تم شراء مؤخرا نظام محاسبي جديد وهذا لحساب المرتب الشهري اعتمادا على (الدرجة العلمية، الغياب، التأخر، العطل المرضية الترقية...)، إلا أنه لابد من الإشارة أنه يجب تطوير الطاقات البشرية بتنظيم دورات تكوينية بغرض تحسين أداء ومستوى الموظفين، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق مبدأ تخصص الموظف وتحكمه في مجال عمله كما للتحفيز دور في دفع نوعية العمل الإداري إلى التحسن وذلك بربط الترقية في الرتب والدرجات بالكفاءة وليس بالأقدمية. إذن إن تأثير تكنولوجيا الانترنت يظهر من خلال حل المشكلات ومراقبة تأدية الخدمات بالإضافة إلى أن الولاية في هذه المرحلة تحاول تجاوز الإدارة البيروقراطية، فمن خلال إنشاء موقع الويب الخاص بالولاية يصبح الموظف لا يضجر من تردد المواطن عليه في الإدارة أو المديريات التابعة للولاية لأن الإدارة كل ما يتعلق بالمواطنين سوف تنشره في الموقع بالإضافة إلى نشر خدمات المديريات وبالتالي التوجه إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية.

ولمعرفة كيفية تأثير الانترنت على الولاية، فمن المفروض أن تكون مجالات التدخل في[23]:

- بإمكان الوالي استعمال حقه في إخطار المجتمع الإلكتروني المحلي ومواطنيه بكل ماله علاقة بحالة أموال الشعب وذلك باستعمال الموقع الإلكتروني الخاص بالولاية؛
- نشر كيفية إبرام الصفقات العمومية والمزايدات المتعلقة بأشغال الولاية؛
- التبليغ عن طريق الموقع عن مختلف الدعاوى المرفوعة لدى القضاء باسم الولاية؛
- نشر إعلانات التوظيف والاحتياجات بفترات قبل إجراء المسابقات تعميما للإعلان؛
- نشر تقارير لمختلف اللجان التابعة له على الشبكة الداخلية للموقع لشرح وضعية المصالح والمؤسسات؛
- نشر مختلف إستراتجيات المحافظة على النظام العام ومخططات الإسعاف؛
- تبليغ المواطنين عن طريق الشبكة بالدعوى إلى إحصاء المواطنين لسن الخدمة الوطنية؛
- ونشر كل الإجراءات الخاصة بتسليم رخص البناء أو تجزئة العقارات أو هدمها.

خاتمة:

من خلال دراستنا لدور استخدام تكنولوجيا الانترنت في الإدارة المحلية اتضح لنا أن هذه التقنية تساعد في التحول للإدارة المحلية الإلكترونية والتي هي عبارة عن إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تقديم خدمات أفضل للمواطنين بشكل إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والجهد والمال.

من النتائج المتوصل إليها:

- تلبية حاجات الإدارة من خلال تطوير عملها الإداري من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني وسهولة الاتصال بين مختلف الإدارات وتبادل المعلومات عبر هذه الشبكة، وتلبية حاجات المواطن من خلال تقديم خدماتها دون الانتقال إلى الإدارة واختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية المختلفة؛
- أنها تحقق فوائد عديدة للإدارة المحلية بمختلف مصالحها وهيئاتها في مجال رفع مستوى الأداء، زيادة دقة البيانات، تقليص الإجراءات الإدارية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية، القضاء على تضييع الوقت والجهد في إنجاز المهام؛
- تبني ولاية بومرداس (على غرار ولايات الوطن) تكنولوجيا الانترنت يسهل لها مواكبة التطور التكنولوجي ويساهم في مواجهة التحديات الكبيرة في تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية؛
- وأن ولاية بومرداس رغم الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها إلا أنها لم تواكب التطور التكنولوجي لتطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية، بل جاء هذا المشروع متأخرا جدا فقد شرعت فيه بتاريخ 2011/01/27 رغم أن الدولة الجزائرية تحدثت عنه منذ 2007، بالإضافة إلى أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية لها موقع إلكتروني تعرض فيه خدماتها للمواطنين والإداريين.

وبناءا على هذه النتائج، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن اقتراحها:

- تشجيع إنشاء ما أصبح يطلق عليه بالحكومة الإلكترونية وهذا لتسهيل حصول المؤسسات الإدارية على المعلومات المتعلقة بالدوائر والبلديات والولايات ودون عوائق بيروقراطية؛
- مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة الانترنت ومحاولة أقلمة هذه التكنولوجيا مع الإدارة وليس العكس؛
- تشجيع وتكثيف التكوين في ميدان التكنولوجيات المتطورة بمختلف الوسائل المادية والبرمجية؛
- وتوفير الأمن المعلوماتي والسرية في الخدمات الالكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الالكتروني.

الهوامش والمراجع:

1 إيمان فاضل السامرائي & هيثم محمد الزغبي، «نظم المعلومات الإدارية»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 180-181.

2 AUBECT Benot, «Les technologies de l'information et l'organisation», Goétan marin, Québec, 1997, p. 124.

3 علاء فرج الطاهر، «الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق»، دار الراية للنشر، عمان، 2010، ص 67.

4 MATTHEW Danda, «Les sécurité sur le web, les ulis», traduit par MANIEZ Dominique, Microsoft press, Groupe Eyrolles, Paris, 2001, p. 11.

5 ارجع إلى:

- علاء عبد الرزاق السالمي، «تكنولوجيا المعلومات»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 414؛
- علاء عبد الرزاق السالمي & خالد إبراهيم السليطي، «الادارة الالكترونية، داروائل للطباعة والنشر (الطبعة الثانية)، عمان، 2009، ص 271؛
- مزهر شعبان العاني & شوقي ناجي جواد، «العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات»، إثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 212-214؛
- سليم الحسنية، «نظم المعلومات الإدارية»، الوراق للنشر والتوزيع (الطبعة الثالثة)، 2006، عمان، ص 189؛
- عامر قنديلجي، «البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 318-319.

6 نجم عبود نجم، «لإدارة الالكترونية الإستراتيجية: الوظائف المشكلات»، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص ص 198-199.

7 نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

8 نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص ص 151–152.

9 إيمان عبد المحسن زكي، «الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 96 .

10 صفوان المبيضين، «المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية»، دار اليازوري للتشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 119.

11 ارجع إلى:
- مصطفى الجندي، «الإدارة المحلية وإستراتيجياتها»، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 20؛
- عبد الرزاق الشيخلي، «الإدارة المحلية: دراسة مقارنة»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 2.

12 محمود طعامنة، «نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول حول «نظم الإدارة المحلية فى الوطن العربي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع مكتب وزير الدولة ومحافظة ظفار، ظفار، سلطنة عُمان، 18-20 اوت 2003 [كتاب الملتقى، ص 20].

13 الأمر 67-24 المؤرخ في 07 شوال 1286هـ الموافق لـ 18 جانفي 1967م المتضمن القانون البلدي (الجريدة الرسمية، العدد 06-1967م)؛

14 الأمر 69-38 المؤرخ في 07 ربيع الأول 1289هـ الموافق لـ 23 ماي 1969م المتضمن قانون الولاية (الجريدة الرسمية، العدد 44- 1969م).

15 عوابدي عمار، «القانون الإداري»، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 221.

16 عبد الرزاق الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص 17

17 بن عمار محمد، «مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجزائري»، رسالة ماجستير في قانون الادرة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص ص 9-10.

18 المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 20 رجب 1417هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1996م المتضمن التعديل الدستوري "دستور1996" (الجريدة الرسمية، العدد 76-1996م) المعدل بـ:
- القانون 02-03 المؤرخ 27 محرم 1423هـ المؤرخ في 10 أفريل 2002 (الجريدة الرسمية، العدد 25-2002م)؛
- والقانون 08-19 المؤرخ 17 ذي القعدة 1429هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2008م المتضمن التعديل الدستوري (الجريدة الرسمية، العدد 63-2008م).

19 عوابدي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 323

20 الزغبي خالد سمارة، «تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية: دراسة مقارنة»، مكتبة الثقافة والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 1993، ص 42.

21 إيمان عبد المحسن زكي، «الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 97.

22 إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص 99.

23 إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص ص 164-165.